بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لاشك أنَّ الكرة الأرضية التي نسكن مع غيرنا من البشر على سطحها جعلتنا . أفراداً ومجتمعاتاً وشعوباً ودولاً ـ متجاورين ، فالكل جيران ولهم من يجاورهم، فالجار يعد قدرا بالنسبة للشعوب والدول فهي لم تختر جيرانها ، إذاً التاريخ والجغرافية هما من حدد الجيران .

والشعوب قديما لم تكن تعرف شيئا عن الشعوب المجاورة لها ونتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال أصبح العالم أشبه بقرية صغيرة ، وأصبح البشر المنتشرين في كل مكان كأنهم جيران .

هذا التجاور بين مجتمعات وشعوب ودول ذات مفاهيم ومبادئ ولغات مختلفة، نتج عنه بروز اختلافات حادة بين هؤلاء الجيران وخصوصا على طرفي الحدود. من هنا بدا العمل على رسم الحدود بين الجيران على نحو يمنع تعدي المجتمعات على من يجاورها من مجتمعات أخرى . أي أن مفهوم الحدود في بادئ الأمر كان يمثل السور الذي يحيط بالدولة ويحفظ أمنها ويفصل سيادة تلك الدولة عن من يجاورها .

ومع مرور الزمن اخذ المفهوم الكلاسيكي للحدود بالاضمحلال وأصبحت الحدود أداة للاتصال بين الشعوب بعضها مع البعض الأخر بدليل الكم الهائل من اتفاقيات التعاون وحسن الجوار التي عقدت بين الدول المتجاورة بهدف تنظيم العلاقات فيما بينها بما فيها تنظيم شؤون سكان مناطق الجوار .

من هنا بدات قواعد نظام الجوار تتشكل . فنظام الجوار يمثل مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول المتجاورة بصفة عامة وسكان منطقة الجوار بصفة خاصة .

وتبرز أهمية نظام الجوار من كونه ينظم مسالة الحدود بين الدول والتي غالبا ماتكون النزاعات الدولية بسببها والأمثلة كثيرة على ذلك كما سيتبين لنا لاحقا ، كما أن نظام الجوار لم تتبلور قواعده بشكل واضح لحد ألان رغم الأهمية التي يتمتع بها ، فعلى الرغم من تعدد المعاهدات المعقودة بين الدول المتجاورة التي عنوانها الصداقة وحسن الجوار والهادفة إلى تنظيم تعاون الدول في مناطق الجوار نجد إن سلوك هذه الدول في هذا المجال يسير في اتجاه مغاير لما تم الاتفاق عليه. هذه الأسباب وغيرها دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع .

لذلك سنضع خطة تفصيلية لمعالجة الجوانب القانونية لنظام الجوار في القانون الدولي العام مقسمين بحثنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، ففي الفصل الأول نبين مفهوم نظام الجوار وتطوره التاريخي ، وفي الفصل الثاني سنناقش الأساس القانوني لنظام الجوار الدولي موضحين فيه مبدأ حسن الجوار كأساس قانوني مباشر ومن ثم نبحث في الأسس القانونية غير المباشرة ، أما في الفصل الثالث سنعرج إلى بيان مجالات تطبيق نظام الجوار الدولي والمتمثلة في نظام الجوار البري ونظام الجوار المائي ونظام الجوار الجوي .

وفي الخاتمة سنبين أهم الاستنتاجات التي سنتوصل إليها في ثنايا بحثنا هذا ، مع جملة من التوصيات والمقترحات لمعالجة الغموض والنقص اللذان يعتريان قواعد نظام الجوار الدولي .